خلال ندوة «حراك أمة» للأغلبية المبطلة أمس الأول

السعدون: الحراك مستمر ونحذر رئيس الوزراء من التسرع في الذهاب إلى العراق

أكد النائب السابق أحمد السعدون خلال الندوة التي أقامتها المعارضة «أغلبية مجلس 2012 المبطل» بعنوان «حراك أمة» بديوانه بمنطقة الخالدية مساء أمس الأول: من يدير البلد زمرة تقوم بتسخير مقدرات البلد لصالحها بعيدا عن الحكومة الظاهرة، ووجه السعدون حديثه لرئيس الوزراء قائلا: «ما نبيك تحب خشومنا نبيك تدير البلد فعليا، فالسرقات حاليا بالبلاد كثيرة وكبيرة وتختلف عن سرقة الناقلات والاستثمارات».

وأضاف السعدون: هذه الفعالية المشتركة بين «الأغلبية» و«ائتلاف المعارضة» و«تنسيقية الحراك» رسالة لمن يعتقد بأن الحراك ضعف، ونحذر رئيس الوزراء من التسرع في الذهاب الى العراق.

من جانبه، أكد النائب في مجلس 2012 المبطل محمد الدلال أن السلطة القضائية أمام منعطف تاريخي يحدد مصير البلد في 16 يونيو المقبل، فإذا أقرت الدستورية بدستورية مرسوم «الصوت الواحد» فسيكون ذلك شيكا على بياض للحكومة لتقوم بتغيير النظام الانتخابي متى ما أرادت.

وتساءل الدلال: هل تدرك المحكمة الدستورية ماذا يفعل «الصوت الواحد» بالشعب؟

أحمد السعدون ومسلم البراك ومحمد الخليفة وبدر الداهوم خلال الندوة (محمد خلوصي)

من جهته، قال النائب السابق محمد هايف: نقر بوجود اختلاف في وجهات النظر بيننا كمعارضة ولكن نرفض التشكيك بنا، فمطلبنا الأول هو تطبيق الشريعة الإسلامية ولا تراجع عن هذا المطلب الشعبي.

واضاف هايف: هناك بمجلس الصوت الواحد لوبي يدعم الصفوية ونظام بشار من خلال تحريض وزارة الشؤون لوقف التبرعات وعلى رئيس الوزراء ألا يدعم الصفوية.

وتابع هايف قائلا: قضاة المحكمة الدستورية معروفون لدى أهل الكويت وهم يسجلون تاريخهم بأنفسهم، وننتظر منهم موقفا مشرفا في حكم مرسوم الصوت الواحد.

وفي السياق نفسه، قال رئيس اتحاد عمال الكويت عبدالرحمن السميط: إن البلد يمر بمرحلة مفصلية والحكومة فشلت بامتياز في جميع الأعمال التي قامت بها، والحراك مستمر تجاه فساد الحكومة، ومستمرون حتى بعد حكم الدستورية حتى إقرار الحكومة المنتخبة.

وبدأ فيصل اليحيى كلمته موجها حديثه لشباب الحراك قائلا: عندما ننحاز للأشخاص نتفرق وتتفتت وتتبعثر الجهود، وحديثي للجميع بمن فيهم النواب السابقون، فبعيدا عن المشاكل وبلا أي مجاملة يجب أن نتحد بالحراك ونكون على مستوى الأمانة، ولا ننسى الشباب المعتقلين ومنهم راشد العنزي. وأشار اليحيى الى أن وزير البلدية يعلم أننا نعلم ان وظيفة ابنه مضمونة مثلما كانت وظيفته مضمونة، ونحن مستقبلنا غير مضمون.

وأضاف اليحيى: القضاء أمام اختبار عسير، إما ينتصر للدستور وللأمة بعدم دستورية مرسوم «الصوت الواحد»، أو إهدار حق الأمة.

من جهته، قال الكاتب والناشر زايد الزيد: آن الأوان أن نشكر احمد السعدون لأجل نظافة يده وشكرا لنضاله وشموخه لرفضه ان يركع للحكومة، فهو لم يسع يوما إلى البحث عن المناقصات كغيره فأبلغ رسالة وصلت للفاسدين من المجلس المبطل هي وصول أحمد السعدون لرئاسة مجلس الأمة، فالحكومة انتهكت الدستور وقمعت الناس، وإن سكتنا فلنقل على البلد السلام، وتساءل الزيد: أين هي إجراءات الحكومة بقضية رشوة الكويت لمديرين بشركة «سيمنز»؟ وأضاف الزيد: ان السفيرة الأميركية السابقة ديبورا جونز قالت إن الكويت لن تبقى بعد عام 2020 لأن القائمين عليها وأعيان البلد يقومون بنهب ثرواتها.

وأكد الزيد أن فعالياتنا بائتلاف المعارضة بتاريخ 1/5/2013 عند ستاد جابر وذلك للحديث عن الفساد الذي حصل في تنفيذه.

وأضاف الزيد قائلا: عندي تقرير من البنك الدولي تم إخفاؤه من مؤسسة البترول حول الكلفة الضخمة جدا للمصفاة الرابعة مقارنة بمثيلاتها في العالم ولدينا فضائح ربعها يهز دول وحكومات منها ما ذكره موقع «الجزيرة.نت» عن رشوة بمليون و800 ألف دولار أدت لاعتقالات بشركة «سيمنز» الألمانية. وفي السياق نفسه، قال جمعان الحربش من ديوان السعدون: أشك أن رئيس الوزراء سيذهب للعراق في زيارته المقررة، مؤكدا أن المحكمة الدستورية لن تضفي المشروعية على مرسوم «الصوت الواحد» حتى لو حصنته، مشيرا الى استمرار الحراك شهرا أو شهرين، سنة أو سنتين، لن نتوقف إلا بعودة السيادة للأمة. وأضاف الحربش: رقابنا دون حكم الله، وأقول للأخ محمد هايف إن كنت تريد تطبيق شرع الله فادعم الحكومة المنتخبة، وأنا أعي ما أقول، وقال موجها كلامه الى محمد هايف: لا تختبرنا في دين الله، وسيأتي اليوم الذي تطبق فيه الأمة شريعتها.

وفي ختام حديثة تساءل الحربش: كيف لمجلس القضاء أن يحيل مشروع قانون حول امتيازاته المالية لمجلس مشروعيته منظوره في القضاء؟

● بدر السهيل

خلال ندوة أقامتها جمعية الوحدة الوطنية تحت عنوان «وحدتنا الوطنية إلى أين؟»

الشليمي: الشعب الكويتي متفق على أسرة الحكم فهي صمام الأمان

أكد النائب السابق د.حسن جوهر أننا بحاجة إلى الحوار الذي يدعو للوحدة الوطنية وخاصة في هذا الوقت وان يكون للجميع مهما اختلفنا في الآراء والتوجهات والمذاهب، مشيرا إلى أن المجتمع الكويتي بجميع أطيافه تجمعه أواصر الألفة والمحبة والتعاون، موضحا وجود حالة اهتزاز في مفاهيم الوحدة الوطنية والتي يعتقد البعض بأنها مجرد غزل بالكويت والتسابق على أخذ المكانة الاجتماعية لتمثيل البلد في المحافل الدولية أو المحلية إلا أن هذا لن يجدي نفعا إن لم تكن هناك أفعال تترجم لنقلها بصورة جميلة للأجيال القادمة.

جاء ذلك في الندوة التي اقامتها جمعية الوحدة الوطنية في ديوانية عادل الرومي بمنطقة السرة بوجود النائب السابق حسن جوهر والنائب خالد الشليمي ورئيس جمعية الوحدة الوطنية يوسف الحجي والمحامية عبير الفواز.

وقال انه من المخجل وجود محطات اعلامية تثير الفتن وتدعم الخطابات السياسية الكريهة والأطروحات الشاذة عن مسارها الحقيقي والتي كنا نتمنى أن تصب في مصلحة الوطن دون تدخل السلطة في وقف هذا النزيف الحاصل في دولة المؤسسات والديمقراطية مما دعا إلى وجود التناحر الطائفي بشكل متعمد ومنظم وفئوي وهو ما يهدف لشق الوحدة الوطنية بالخلافات العميقة بين أفراد المجتمع والقوى السياسية.

وأضاف أن أي خلاف يكون بين القوى السياسية لا يدعو للخوف أو القلق كون الديموقراطية تتطلب الاختلاف بالرأي واحترام الأطروحات مثل القصور المتعمد من مؤسسات الدولة لعدم خلق هذه الثقافة الاجتماعية الوطنية والتي من المفترض ان تسعى الدولة إليها حسب مواد الدستور، وطالب جوهر من المجتمع الكويتي الحوار والأخذ والعطاء واحترام الآراء والاستماع في ظل وجود شخوص يتعمدون اثارة الفتن لشق وحدة المجتمع الكويتي خلال أطروحات فئوية مذهبية حتى يغلي البلد، وبهذا قد حقق هدفه المنشود لتحقيق مصالحه الشخصية وأجنداته مما يتطلب وحدة الشعب الكويتي للتصدي لكل من يجرؤ على التكسب اعلاميا في قضايا اخرى وتجاهل البعض.

النائب خالد الشليمي ود.حسن جوهر خلال ندوة «وحدتنا الوطنية إلى أين؟»

وقال ان الوحدة الوطنية هي اختبار للافراد بان نطبق هذه المبادئ او لا، وعلينا اليقين بأنه مهما اختلفت آراؤنا يجب أن تبقى حقوقنا وواجباتنا واحدة، وعلى الجميع يتبنى هذا المبدأ، المفهوم الانساني الراقي الذي ينادي باحترامنا للشخوص رغما عن أنوفنا دون تمييز، مبينا أن الحكومات تقع عليها الكثير من الواجبات أولها تكريس مفهوم الوحدة الوطنية لدى الجميع، وهذا من أدبيات السياسة والمواطنة، مؤكدا ان الدول المتحضرة تجاوزت هذه المفاهيم وبدأت الدول تبحث عن المواطنة العالمية وليست المحلية كجنس بشري إلا أننا ما زلنا الآن نبحث عن الوحدة الوطنية.

وأوضح أنه لا فرق بين سني وشيعي، حضري وقبلي، ليبرالي وإسلامي، مؤكدا أن هذه الثقافة يجب أن يتم محوها من ذاكرتنا والتي ستجر البلاد إلى الهاوية إلى أن يتم سرقتها بشكل منظم بينما نحن نعيش في غفلة بعضنا مع البعض بسبب المطالبة بالحكومة المنتخبة أو تعديل الدوائر خاصة أنها مطالبات مشروعة قانونية تنبع من جوهر الديموقراطية وأصالة الفكر السياسي وتجارب الأمم بالرغم من اختلاف البلدان وثقافتهم.

وبين أن المواطنة لها محوران أساسيان الأول المواطنة بمعنى الانتماء إلى كيان سياسي قائم ويكون نابعا من دوافع الإخلاص والمحبة والاستعداد بالدفاع عن هذا الكيان بكل قدرته. أما المواطنة في شقها الثاني العملي الاجرائي فتعني تحمل المسؤولية المباشرة بالحقوق والواجبات والتي يتفق عليها الجميع بمرجعية ثابتة والتي نلجأ إليها كالدستور الذي نظم كل حقوق وواجبات الافراد.

وأوضح أن المساواة بين كافة طبقات المجتمع بمسطرة واحدة دون مزاجية باتت أمرا ضروريا، مشيرا الى أنه من الخطر عدم تطبيق القوانين على كل أطياف المجتمع، خاصة أن ما يحدث الآن أصبح واضحا أمام الجميع بانتقائية القضايا الموجهة لبعض من أفراد الشعب يتم زجهم بالسجون والتحقيق معهم بسبب رأي أو فكرة أو انتقاد؟ وتساءل جوهر قائلا: اين القوانين التي تطبق على الشيعي الذي يقوم بشتم السنة وأين القوانين من السني الذي يقوم بقذف الشيعة؟ ومازلنا إلى الآن لم نر الحضري الذي اساء للقبائل في قفص الاتهام مما يتطلب الأمر تطبيق القوانين دون ترجيح كفة على اخرى لكسب الولاءات، موضحا أنه كان يعلم بهذا الحراك المقصود من قبل الحكومة قبل ثلاث سنوات والذي يأتي لصالح الحكومة والمتنفذين لتحقيق مصالحهم على جثث المواطنين.

من جهته، قال النائب خالد الشليمي ان المصالح الانتخابية هي التي كرست هذه الافكار الطائفية، مشيرا إلى أن الانشقاق في الساحة السياسية كان منذ طرح مقترح الدائرة الواحدة، حيث لم يكن بهذا الحجم إلا أن ما يحدث الآن لا يبشر بالخير بسبب الضرر الذي وقع على الوحدة الوطنية وأضاف أن البعض كان همه الوصول والبروز عن طريق مجلس الامة عن طريق اثارة الفتن أو الطرح القبلي ومحاربة بعضهم البعض من خلال المنابر كونه أسهل طريق لكسب الشهرة بعد تمويلهم بالمال السياسي والذي كان سببا رئيسيا في تفكك المجتمع الكويتي، وأشار الى أنه ليس ضد الحراك السياسي منذ نشأته في الثلاثينيات إلى يومنا هذا إن كان يدعو للإصلاح إلا أن الوضع لم يعد يحتمل مما دعا صاحب السمو الأمير إلى استخدام صلاحياته بمراسيم الضرورة التي ساعدت على وجود الاستقرار، وبيّن أن هذا المجلس رغم توجهاته المختلفة إلا أنه لم يساعد في تفكيك الوحدة الوطنية ويسارع في حل كل مشكلة بسرعة فائقة، مشيدا بحنكة صاحب السمو السياسية في نزع الفتيل الذي كاد أن يتسبب في زعزعة أمن البلد.

وأوضح أن الشعب الكويتي بفضل الله جميعه متفق على اسرة الحكم وبمثابة صمام الامان بعد الله عزّ وجلّ رافضا التشكيك بوطنية ونوايا الأغلبية المبطلة وحراكهم السياسي وتخوينهم من قبل البعض واتهامهم باتهامات لا يقبلها العقل البشري كالانقلاب على النظام خاصة ان ماضيهم مشرف، مما يؤكد أنهم لا يريدون سوى الخير لهذا البلد حسب نظرتهم للأمور وانتقد المجالس السابقة بسبب ممارستها التي كان لها دور كبير في تفتيت الوحدة الوطنية ووجود ثقافة جديدة كذكر الأغلبية والأقلية ومن ثم انقسامهم ما بين مؤيد وغير مؤيد للشيخ ناصر المحمد، موضحا أنه أحد المشاركين بهذا الأمر الذي جعلهم يلجأون إلى الشارع بسبب اختطاف السلطة التشريعية من الحكومة مما دعا إلى العبث باستقرار الكويت وخنق الشعب الكويتي.

وأكد أن الحراك السياسي ارهق المجتمع الكويتي والمواطن البسيط الذي يتطلع للحياة الكريمة والذي اصبح اعلى طموحه البحث عن الامن والاستقرار والهدوء حيث ساعدت الحكومة على هذا الأمر بشكل متعمد أو غير متعمد لضرب من تسميهم مؤزمين ومن ثم نسبوا لهم قضايا.

واستغرب الشليمي من المجالس السابقة التي لم تقر خطة التنمية في عهدها والتي من المفترض ان تكون لمدة 20 سنة وليست خمسية ولا يتم تحقيق الا 30٪، موضحا: اننا في سفينة واحدة أي خرق لهيكلها سيتم اغراق الجميع، لذا علينا أن نتقبل بعضنا وفق تعاليم ديننا الحنيف والشريعة الاسلامية ومواد الدستور.

وأشاد بمشاريع التي تم تبينها والتي كانت بفضل الأغلبية المبطلة، مؤكدا ان المجلس قد تبنى جميع مشاريعهم التي كانت مع وقف التنفيذ والتي تؤكد أنهم كانوا يحملون في قلوبهم هموم وطن من اجل الارتقاء به.

على صعيد متصل قال رئيس تجمع الوحدة الوطنية يوسف الحجي ان هذا التجمع عبارة عن وطن بصورة صغيرة يحمل جميع اطياف المجتمع الكويتي، مستغربا من حاجتنا إلى قانون للوحدة الوطنية بالرغم من أن هذا الأمر يأتي بالفطرة.

وقال: القوة ليست بالجيش والمال بل بالوحدة الوطنية والشواهد كثيرة على ذلك فهي سورنا الواقي الذي يضمن لنا حماية الاجيال السابقة، قائلا: «انا لست برتقاليا ولا ازرق أحمل في وجداني جميع ألوان علم الكويت»، مؤكدا أنه سيتصدى لجميع من يحاول شق الوحدة الوطنية التي اصبحت للأسف الشديد مجرد شعار.

من جانبه قال أمين سر جمعية الوحدة الوطنية عادل الرومي ان الكلام جميل وقد سمعناه في اكثر من لقاء والكثير تكلم عنه ولذا يجب التركيز على الافعال فالوحدة الوطنية يجب الا تكون مجرد شعارات بل تحتاج الى ترجمة لنبذ كل ما هو سيئ.

● خالد الشمري

البوص: ما عرضه وزير الصحة لن يقدم أو يؤخر وعليه الاستفادة من ملاحظات النواب

رأى النائب سعد البوص ان اعضاء مجلس الأمة وقضوا ايديهم على الجرح من خلال تشخيص الوضع الصحي في الكويت، مبينا ان ما تم عرضه من قبل الوزير بمثابة تحصيل حاصل لن يقدم ولن يؤخر.

وقال البوص في تصريح للصحافيين لقد دأب الوزراء بشكل عام عند مناقشة اي وضع يختص بوزاراتهم على تقديم صورة مثالية مع ان الامر عكس ذلك.

ووصف البوص جلسة مناقشة الوضع الصحي امس بـ «المحاسبة والمكاشفة» وانها تصب في مصلحة البلد قبل كل شيء، متمنيا ان يستفيد الوزير من الملاحظات القيمة التي قدمت من قبل النواب خلال الجلسة.

وأكد البوص ان ميزانية وزارة الصحة تعد من اكبر ميزانيات وزارات ومؤسسات الدولة، مشيرا الى انها بلغت مليارا ونصف المليار وفق تأكيد الوزير اثناء تقديم عرضه، مبينا ان المتابع للوضع الصحي مع وجود مثل هذه الميزانية يفترض ان يقتنع بأن وضع المستشفيات والمراكز الصحية من أفضل الاوضاع مقارنة مع مستشفيات الكثير من الدول الأخرى.

سعد البوص

وقال :نتمنى ان يستثمر الوزير ما تم طرحه من النواب وان ينجح في المقبل من الايام في معالجة الخلل واجتثاث الفساد ومحاسبة المتجاوزين، مشيرا الى انه من الممكن التهاون في بعض الامور الا صحة المواطنين.

ورأى البوص ان دفع النواب لصب جام غضبهم على الوزير ومسؤولي الوزارة كان له ما يبرره خاصة في ظل تجاهل المسؤولين في «الصحة» لهذه الملاحظات قبل عقد هذه الجلسة.

وبين البوص ان التجاوزات الموجودة في وزارة الصحة كبيرة لدرجة ان الجمال لا تستطيع حمله، مطالبا الوزير بإنصاف اصحاب الحالات المرضية والوقوف بمسطرة واحدة امام الجميع دون تمييز احد عن احد آخر كما نص عليه الدستور.

البذالي: إسقاط فوائد القروض وإنجاز المجلس الحالي مستمرة في تلبية مطالب المواطنين

قال النائب بدر البذالي ان موافقة الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمة على إحالة قانون في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة في جلسته العادية التكميلية أول من أمس بعد التصويت عليه في مداولته الثانية، يمثل انجازا يحسب للمجلس الحالي، ويضاف إلى جهوده الحثيثة لتلبية مطالب المواطنين. وأضاف البذالي أن معالجة قروض المواطنين بهذه الصيغة من شأنها أن تسهم في تخفيف الأعباء المالية عن 50 الف أسرة، وتعكس في الوقت نفسه تفهما واضحا بين المجلس الحالي والحكومة وتناغما على ضرورة اتخاذ إجراءات استباقية تهدف إلى تدعيم معالجة أوضاع هذه الشريحة من المقترضين تحسبا لأي ظروف غير متوقعة كتعثرهم مستقبلا وارتفاع تكلفة الحل وقتها.

ولفت البذالي إلى أن حل ملف القروض كان يمثل لأكثر من مجلس أولوية ملحة،

بدر البذالي

مقابل المطالبات الجماهيرية الواسعة والمتكررة بضرورة معالجة الأوضاع الائتمانية لشريحة واسعة من المواطنين، وهو ما تفهمه المجلس الحالي جيدا وعمل منذ بدء دورته على التوصل مع الحكومة إلى حل ثنائي يضمن من ناحية معالجة أوضاع المقترضين بأقل تكلفة ممكنة على المال العام، ومن ناحية ثانية لا يؤثر على حقوق الجهات التمويلية التي لم تخالف تعليمات بنك الكويت المركزي في خصوص منح الائتمان على أسس سليمة.

وأوضح البذالي أن حديث معارضة البعض عن وجود تداعيات سلبية لمسألة إسقاط القروض لما قد يخلقه قانون كهذا من تغذية للتوسع الانفاقي للمجتمع ويمثل إخلالا لمبدأ العدالة الاجتماعية، قد يكون مقبولا أكثر في سنوات الوفرة المالية قبل 6 سنوات، اما المرحلة الحالية فيمثل قانون كهذا حلا اقتصاديا في فترة حساسة تشهد إعادة صياغة لأولويات المواطن الكويتي والتحول من مجرد النزعة الاستهلاكية إلى الانسجام مع المستجدات الاقتصادية من حوله محليا وخارجيا بما يستدعي منه إعادة ترتيب أولوياته المالية بما يتفق مع هذه المستجدات.

وتقدم البذالي بالشكر من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة على الجهد المبذول بالتعاون مع الحكومة للوصول إلى هذا القانون الذي يعول عليه كثيرا في معالجة أوضاع المقترضين، مؤكدا في الوقت نفسه أن إنشاء صندوق دعم الأسرة لن يكون الأخير في انجازات المجلس الحالي بل مجرد نتيجة طبيعية للتحرك النيابي المستمر من المجلس الحالي. وأضاف البذالي أن لدى المجلس الحالي توجهات قوية لدفع المشاريع التنموية الملحة إلى حيز التنفيذ استجابة لتوجيهات صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد في تحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة وبالقدر الذي يسهم في إحداث تغيير كبير في الكويت، وبما يدعم جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلاد وكذلك القطاع الخاص.

وأشار البذالي إلى انه يأمل من هذه التوجهات أن تؤدي إلى خلق منظومة اقتصادية تضمن للكويت تحقيق النمو المستدام بدلا من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

وأوضح البذالي أن هذه التوجهات تأتي أيضا إضافة إلى دوره الفعال في التعاون مع سائر المؤسسات الدستورية لمكافحة الفساد، وتحقيق الإصلاح الشامل لكل أجهزة الدولة، ومواجهة التحديات المرتبطة بنظام التعليم والصحة والكهرباء والماء والمواصلات، وبناء المساكن للمواطنين.